



٢٢ يناير ٢٠١٤

الفصل التشريعي الرابع عشر  
دور الانعقاد العادي الثاني

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (٢٨)

محال إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع  
وإبراج محمد بن أحمد الكلبية للقارن

التاريخ: ٢٠ ربيع الأول ١٤٣٥هـ

الموافق: ٢١ يناير ٢٠١٤م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير (الثامن والعشرون) للجنة عن الاقتراحين  
بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما  
تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

العضو / مبارك سالم الحريص

مبارك سالم



التقرير الثامن والعشرون  
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عـــــــن

١ - الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧

في شأن الجيش

المقدم من السيد العضو / د. عبدالله محمد الطريجي

٢ - الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧

في شأن الجيش

المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراحين بقانونين المشار إليهما بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٣ ، ٣/١١/٢٠١٣ لدراستهما وتقديم تقرير بشأنهما إلى المجلس .

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠١٣ وتبين لها - وحسب ما جاء في منكرتهما الإيضاحية - أن الاقتراحين بقانونين المشار إليهما يهدفان إلى النهوض بالجيش الكويتي في الجانب التعليمي وتشجيع ضباط الصف للحصول على المؤهلات الجامعية .

حيث نص الاقتراحين بقانونين على استبدال نص المادة (٣٥) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش بحيث يتم إلزام وزارة الدفاع بقبول ضباط الاختصاص فقط من العسكر التابعين للجيش من رتبة ضباط الصف كأصل عام بعد حصولهم على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة مع إستثناء تخصص الأطباء البشريين من هذا الشرط .

كما تضمن الاقتراحين بقانونين المشار إليهما استبدال نص المادة (٣٧) من ذات القانون بحيث يتم إلحاق الضباط الاختصاصيين الجدد بدورة تدريبية عسكرية لا تزيد مدتها عن سنة للتأكد من صلاحية الملتحقين فيها من الناحية العسكرية مع جواز تسريح من لم تثبت صلاحيته للقيام بأعبائه الوظيفية .



وبعد البحث والدراسة رأَت اللجنة أن فكرة الاقتراحين بقانونين جيدة كونها تشجع ضباط الصف على استكمال دراستهم الجامعية إلا أنها تحتاج إلى تعديل لما شابها من نقص كونها قصرت قبول ضباط الاختصاص فقط على العسكر التابعين للجيش من رتبة ضباط الصف بعد حصولهم على المؤهلات الجامعية دون غيرهم من الجامعيين ، لذلك رأَت اللجنة أنه من الأفضل أن يكون التعديل بإضافة فقرة إلى المادة (٣٥) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ المشار إليه بدلاً من أن يستبدل نص المادة (٣٥) كما ورد في الاقتراح بحيث يكون قبول ضباط الاختصاص من الجامعيين وضباط الصف بعد حصولهم على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة ، كما رأَت اللجنة اشتراط موافقة جهة العمل لاستكمال الدراسة.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بأغلبية آراء أعضائها الحاضرين (٤ : ١) إلى الموافقة على الاقتراحين بعد دمجهما في اقتراح واحد وتعديلهما وفقاً لما جاء في الجدول المقارن المرفق .

وانبنى رأي الأقلية في عدم الموافقة على الاقتراحين بقانونين نظراً لما شهدته سوق العمل مؤخراً من حصول الكثير على الشهادات الجامعية سواء في السلك العسكري أو غيره من جامعات ليست على مستوى أكاديمي حقيقي .

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

### مقرر اللجنة

د. عبدالكريم عبدالله الكندري

المرفقات :

- جدول مقارن

- مشروع القانون كما أعدته اللجنة ومذكرته الإيضاحية

- نسخة من الاقتراحين بقانونين



قانون رقم ( ) لسنة ٢٠١٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧

في شأن الجيش

- بعد الإطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

( مادة أولى )

تضاف فقرة جديدة إلى الفقرة الأولى من المادة (٣٥) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ المشار إليه نصها كالتالي :

المادة (٣٥) فقرة جديدة :

يجوز أن يقبل ضابطاً اختصاصياً الحاصل على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة ، بعد نجاحه في اختبار يصدر بشروطه قرار من الوزير بناء على عرض رئيس الأركان العامة . ويقبل كضابط اختصاص كل عسكري من رتبة ضباط الصف أمضى في شرف الخدمة العسكرية مدة فطية لا تقل عن خمس سنوات وحاصل على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة ، بموافقة جهة العمل .

ويكون قبول الضباط الاختصاصيين فيما عدا الأطباء البشريين في أدنى مربوط رتبة ملازم أول على أن يمنحوا علاوة من علاوات الرتبة عن كل سنة أمضوها بعد حصولهم على المؤهل العلمي في عمل يفيدون منه خبرة في اختصاصهم بحيث لا يتجاوزون بها مربوط الرتبة التي قبلوا فيها .

وتحتسب كل علاوة كسنة في الأقدمية في الرتبة .



( مادة ثانية )

يستبدل بنص المادة (٣٧) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ المشار إليه النص التالي :

المادة (٣٧) :

يتلقى الضباط الاختصاصيون بعد قبولهم دورة تدريبية عسكرية تحدد مدتها ونوع الدراسة فيها بقرار من الوزير بناء على عرض رئيس الأركان العامة على ألا تزيد مدتها على سنة تدريبية . ويقضي الضابط الاختصاصي في جميع الحالات مدة سنة تحت التجربة ويجوز تسريحه خلالها إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بأعباء وظيفته .  
وفي ما عدا ذلك يتم تثبيت الضابط في الرتبة التي قبل فيها وتحتسب مدة التجربة ضمن مدة الخدمة.

( مادة ثالثة )

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت  
صباح الأحمد الصباح



## المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ( ) لسنة ٢٠١٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧

### في شأن الجيش

نتيجة الرغبة في النهوض بالجيش في الجانب التعليمي وحض ضباط الصف على الحصول على المؤهلات الجامعية تم إلزام وزارة الدفاع بقبول ضباط الاختصاص من العسكر التابعين للجيش من رتبة ضباط الصف الذين أمضوا في شرف الخدمة العسكرية مدة فعلية لا تقل عن خمس سنوات وحصلوا على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة بموافقة جهة العمل .

كما قرر التعديل وجوب إلحاق الضباط الاختصاصيين الجدد بدورة تدريبية عسكرية لا تزيد مدتها على سنة للتأكد من صلاحية الملتحقين فيها من الناحية العسكرية مع جواز تسريح من لم يثبت صلاحيته للقيام بأعبائه الوظيفية (المادة ٣٧) .

## جدول مقارن عس

١ - الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش المقدم من السيد العضو / د. عبدالله محمد الطريجي

٢ - الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش المقدم من السيد العضو / عسكرويد العنزي

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما ورد بالاقتراح الثاني	النص كما ورد بالاقتراح الأول	النص الأصلي
	<p><u>الاقتراح بقانون</u> بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش</p> <p>- بعد الإطلاع على الدستور ، - وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p>	<p><u>الاقتراح بقانون</u> بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش</p> <p>- بعد الإطلاع على الدستور ، - وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p>	<p><u>الاقتراح بقانون</u> بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش</p> <p>- بعد الإطلاع على الدستور ، - وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p>	

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما ورد بالانتزاع الثاني	النص كما ورد بالانتزاع الأول	النص الأصلي
	<p>( مادة أولى )</p> <p>تضاف فقرة جديدة إلى الفقرة الأولى من المادة (٣٥) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ المشار إليه نصها كالتالي :</p> <p><u>المادة (٣٥) فقرة جديدة :</u></p> <p>يجوز أن يقبل ضابطاً اختصاصياً الحاصل على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة ، بعد نجاحه في اختبار يصدر بشروطه قرار من الوزير رئيس الأركان العامة . ويقبل كضابط اختصاص كل عسكري من رتبة ضباط الصف <u>مضى في شرف الخدمة العسكرية مدة فئوية لا تقل عن خمس سنوات ، وحاصل على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة ، بموافقة جهة العمل .</u></p> <p>ويكون قبول الضباط الاختصاصيين فيما عدا الأطباء البشريين في أدنى مرئوب رتبة ملازم أول على أن يمنحوا علاوة من علاوات الرتبة عن كل سنة أمضوها بعد حصولهم على المؤهل العلمي في عمل يفيدون منه خبرة في اختصاصهم بحيث لا يتجاوزون بها مرئوب الرتبة التي قبلوا فيها .</p> <p>وتحتسب كل علاوة كسنة في الأقدمية في الرتبة .</p>	<p>( المادة أولى )</p> <p>تستبدل بالمواد (٣٥) و (٣٧) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ المشار إليه النصوص الآتية :</p> <p><u>المادة (٣٥) فقرة أولى :</u></p> <p>" يقبل كضابط اختصاص كل عسكري من رتبة ضباط الصف أمضى في الخدمة العسكرية مدة فئوية لا تقل عن خمس سنوات ، وبعد حصوله على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة ، ويستثنى الأطباء البشريون من شرط اتخاذ الجندية مسلكاً لهم ويكون قبول الضباط الاختصاصيين فيما عدا الأطباء البشريين في أدنى مرئوب رتبة ملازم أول ، على أن يمنحوا علاوة من علاوات الرتبة عن كل سنة أمضوها بعد حصولهم على المؤهل العلمي ، في عمل يتحصلون منه خبرة في مجال اختصاصهم بحيث لا يتم تجاوز مرئوب الرتبة التي قبلوا فيها ."</p>	<p>( المادة أولى )</p> <p>يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (٣٥) والمادة (٣٧) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ المشار إليه النص التالي :</p> <p><u>المادة (٣٥) فقرة أولى :</u></p> <p>يقبل كضابط اختصاص كل عسكري من رتبة ضباط الصف أمضى في شرف الخدمة العسكرية مدة فئوية لا تقل عن خمس سنوات ، وحاصل على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة ، ويستثنى الأطباء البشريون من شرط اتخاذ الجندية مسلكاً لهم .</p>	<p><u>المادة (٣٥) :</u></p> <p>يجوز أن يقبل ضابطاً اختصاصياً الحاصل على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة ، بعد نجاحه في اختبار يصدر بشروطه قرار من الوزير بناء على عرض رئيس الأركان العامة .</p> <p>ويكون قبول الضباط الاختصاصيين فيما عدا الأطباء البشريين في أدنى مرئوب رتبة ملازم أول على أن يمنحوا علاوة من علاوات الرتبة عن كل سنة أمضوها بعد حصولهم على المؤهل العلمي في عمل يفيدون منه خبرة في اختصاصهم بحيث لا يتجاوزون بها مرئوب الرتبة التي قبلوا فيها .</p> <p>وتحتسب كل علاوة كسنة في الأقدمية في الرتبة .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما ورد بالاقترح الثاني	النص كما ورد بالاقترح الأول	النص الأصلي
	<p>( مادة ثانية ) يستبدل بنص المادة (٣٧) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ المشار إليه النص التالي :</p> <p><u>المادة (٣٧) :</u> يتلقى الضباط الاختصاصيون بعد قبولهم دورة تدريبية عسكرية تحدد مدتها ونوع الدراسة فيها بقرار من الوزير بناء على عرض رئيس الأركان العامة على الأتيد مدتها عن سنة تدريبية ويقضى الضباط الاختصاصي في جميع الحالات مدة سنة تحت التجربة ويجوز تسريحه خلالها إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بأعباء وظيفته .</p> <p>وفيما عدا ذلك يتم تثبيت الضابط في الرتبة التي قبل فيها وتحتسب مدة التجربة ضمن مدة الخدمة .</p>	<p><u>المادة (٣٧) :</u> يتلقى الضباط الاختصاصيون بعد قبولهم دورة تدريبية عسكرية تحدد مدتها ونوع الدراسة فيها بقرار من الوزير بناء على عرض رئيس الأركان العامة على الأتيد مدتها عن سنة تدريبية . ويقضى الضباط الاختصاصي في جميع الحالات مدة سنة تحت التجربة ويجوز تسريحه خلالها إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بأعباء وظيفته .</p> <p>وفيما عدا ذلك يتم تثبيت الضابط في الرتبة التي قبل فيها وتحتسب مدة التجربة ضمن مدة الخدمة .</p>	<p><u>المادة (٣٧) :</u> يتلقى الضباط الاختصاصيون بعد قبولهم دورة تدريبية عسكرية تحدد مدتها ونوع الدراسة فيها بقرار من الوزير بناء على عرض رئيس الأركان العامة . إلا تزيد مدتها على سنة تدريبية . ويقضى الضباط الاختصاصي في جميع الحالات مدة سنة تحت التجربة ويجوز تسريحه خلالها إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بأعباء وظيفته .</p> <p>وفيما عدا ذلك يتم تثبيت الضابط في الرتبة التي قبل فيها وتحتسب مدة التجربة ضمن مدة الخدمة .</p>	<p><u>المادة (٣٧) :</u> يتلقى الضباط الاختصاصيون بعد قبولهم دورة تدريبية عسكرية تحدد مدتها ونوع الدراسة فيها بقرار من الوزير بناء على عرض رئيس الأركان العامة . ويقضى من هذه الدورة الاختصاصيون الذين سبقت لهم خدمة عسكرية لا تقل عن ثلاثة أشهر .</p> <p>ويقتضى الضباط الاختصاصي في جميع الحالات مدة سنة تحت التجربة ويجوز تسريحه خلالها إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بأعباء وظيفته . إلا ثبت في الرتبة التي قبل فيها وحسبت مدة التجربة ضمن مدة خدمته .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما ورد بالاقترح الثاني	النص كما ورد بالاقترح الأول	النص الأصلي
	<p>( <u>مادة ثالثة</u> ) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .</p> <p><b>أمير دولة الكويت</b> <b>صباح الأحمد الصباح</b></p>	<p>( <u>مادة ثانية</u> ) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .</p> <p><b>أمير دولة الكويت</b> <b>صباح الأحمد الصباح</b></p>	<p>( <u>المادة الثانية</u> ) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .</p> <p><b>أمير دولة الكويت</b> <b>صباح الأحمد الصباح</b></p>	



State of Kuwait  
National Assembly

دولة الكويت  
مجلس الأمة



٤٩ / ١٤٩  
٢٦ / ١٣٠ - ٢

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة .. وبعد ..

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية . برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية ...

مقدم الاقتراح

د . عبدالله محمد الطريجي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
و يودع على السادة الأعضاء

عبدالله محمد الطريجي  
٢٦ / ١٣٠ - ٢



دولة الكويت  
State of Kuwait  
مجلس الأمة  
National Assembly



**اقترح بقانون**

**بشأن تعديل بعض أحكام القانون**

**رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش**

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له.
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

**(المادة الأولى)**

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (٣٥) والمادة (٣٧) من القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٧ المشار للنص التالي:

**المادة ٣٥ فقرة أولى:**

يقبل كضابط لاختصاص كل عسكري من رتبة ضباط الصف أمضى في شرف الخدمة العسكرية مدة فعلية لا تقل عن خمس سنوات ، وحاصل على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة ، ويستثنى الأطباء البشريون من شرط اتخاذ الجندية مسلماً لهم.

**المادة ٣٧:**

يتلقى الضباط الاختصاصيون بعد قبولهم نورة تدريبية عسكرية تحدد مدتها ونوع الدراسة فيها بقرار من الوزير بناء على عرض رئيس الأركان العامة على ألا تزيد مدتها على سنة تدريبية. ويقضي للضباط الاختصاصيين في جميع الحالات مدة سنة تحت التجربة ويجوز تسريحه خلالها إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بأعباء وظيفته.

وفيما عدا ذلك يتم تثبيت الضباط في الرتبة التي قبل فيها وتحتسب مدة التجربة ضمن مدة الخدمة.

**(المادة الثانية)**

- على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

**أمير دولة الكويت**

**صباح الأحمد الصباح**



دولة الكويت  
مجلس الأمة  
State of Kuwait  
National Assembly



**المذكرة الإيضاحية**  
**للاقتراح بقانون**  
**بشأن تعديل بعض أحكام القانون**  
**رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش**

نتيجة الرغبة في النهوض بالجيش في الجانب التعليمي وحض ضباط الصف على الحصول على المؤهلات الجامعية تم إلزام وزارة الدفاع بقبول ضباط الاختصاص فقط من العسكر التابعين للجيش من رتبة ضباط الصف كأصل عام ، مع استثناء تخصص الأطباء البشريين من هذا الشرط ( مادة ٣٦ ).  
كما قرر التعديل المقترح وجوب إلحاق الضباط الاختصاصيين الجدد بدورة تدريبية عسكرية لا تزيد مدتها على سنة للتأكد من صلاحية الملتحقين فيها من الناحية العسكرية مع جواز تسريح من لم يثبت صلاحيته للقيام بأعبائه الوظيفية (المادة ٣٧).



٢ نوفمبر ٢٠١٢

١٧٦٣ / ١٩٦٦

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش ، مشفوعاً بمنكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

عسكر عويد العنزي

عاليه الى لجنة الشؤون التشريعية والتاويينيه  
ويوزع على السادة الاعضاء

عسكر عويد العنزي  
٢٠١٢ / ١١ / ١٢



اقتراح بقانون  
بتعديل بعض أحكام القانون  
رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

تستبدل بالمواد (٣٥) و (٣٧) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ المشار  
النصوص الآتية:

المادة ٣٥ :

" يقبل كضابط إختصاصي كل عسكري من رتبة ضباط الصف أمضى في الخدمة العسكرية  
مدة فعلية لا تقل عن خمس سنوات ، بعد حصوله على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة  
، ويستثنى الأطباء البشريون من شرط اتخاذ الجندية مسلماً لهم/ويكون قبول الضباط  
الاختصاصيين فيما عدا الأطباء البشريين في أرنى مربوط رتبة ملازم أول ، على أن  
يمنحوا علاوة من علاوات الرتبة عن كل سنة أمضوها بعد حصولهم على المؤهل العلمي ،  
في عمل يتحصلون منه على خبرة في مجال اختصاصهم بحيث لا يتم تجاوز مربوط الرتبة  
التي قبلوا فيها ."



**المادة ٢٧:**

• يتلقى الضباط الاختصاصيون بعد قبولهم دورة تدريبية عسكرية تحدد مدتها ، ونوع الدراسة فيها بقرار من الوزير بناء على عرض رئيس الأركان العامة على ألا تزيد مدتها عن سنة تدريبية ويقضي الضابط الاختصاصي في جميع الحالات مدة سنة تحت التجربة ، ويجوز تسريحه خلالها إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بأعباء وظيفته ، وفي ما عدا ذلك يتم تثبيت الضابط في الرتبة التي قبل فيها وتحتسب مدة التجربة ضمن مدة الخدمة.

**(مادة ثانية)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

**أمير دولة الكويت**

**صباح الأحمد الصباح**



**المذكرة الإيضاحية  
للاقتراح بقانون  
بتعديل بعض أحكام القانون  
رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش**

سعيًا نحو النهوض بالجيش ورفع المستوى التعليمي لضباط الصف وخصمهم على الحصول على المؤهلات الجامعية تم إلزام وزارة الدفاع بقبول ضباط الاختصاص فقط من العسكريين التابعين للجيش ، من رتبة ضباط الصف كأصل عام ، مع استثناء تخصص الأطباء البشريين من هذا الشرط (مادة ٣٥).

كما نص التعديل على إلزامية إلحاق الضباط الاختصاصيين الجدد بدورة تدريبية عسكرية ، لا تزيد مدتها عن سنة للتأكد من صلاحية الملتحقين بها من الناحية العسكرية ، مع جواز تسريح من لم يثبت صلاحيته للقيام بأعبائه الوظيفية (مادة ٣٧).

عليه تقدمت بالاقترح بقانون المرفق لاستبدال المادتين (٣٥ و ٣٧) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش ، بالنصوص الجديدة أعلاه.